حق يراد به باطل (٢) شركة كيما.. تصفية وإهدار أم دعم وتطوير؟

د. نادر رياض

شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) هى صرح صناعى شيدته ثورة التصنيع المصرية فى عهد عبدالناصر، ضمن خطة تصنيع شاملة أدارها العظيم الدكتور/ عزيز صدقى مع بداية الستينيات، حيث أنشئت تلك الشركة فى أسوان بالقرب من محطات توليد الكهرباء من سد أسوان لتوفير طاقة كهربائية كبيرة لازمة لإنتاج الأسمدة الآزوتية متمثلة فى سماد نترات النشادر بجانب استخلاص نترات النشادر ذات التركيز المرتفع واللازمة فى الصناعات الحربية وصناعات التعدين وذلك بتكنولوجيا ألمانية تعتمد على استخراج الهيدروجين الناتج من التحليل الكهربائى للماء إلى عنصريه الهيدروجين والأكسجين، وذلك باستخدام طاقة كهربائية مولدة من خزان أسوان.

ظلت شركة كيما المنتج الوحيد للأسمدة الآزوتية مع شركة النصر للأسمدة، والتى أنشئت بمدينة السويس فى الخمسينيات والتى أسسها أحمد عبود باشا والتى دمرت أثناء العدوان الذى تعرضت له مدن القناة خلال الحرب، بحيث لم تنشأ صناعات للأسمدة الآزوتية بعد ذلك إلا فى فترة التسعينيات.

يعمل بشركة كيما حالياً ١٧٠٠ عامل وتضم مصانعها، بجانب وحدات إنتاج السماد، فرناً حرارياً لإنتاج سبائك الفيروسيلكون المستخدمة فى صناعة الحديد والصلب، وكذا ورشا عملاقة ومدينة سكنية للعاملين. مع ارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية اللازمة للتحليل الكهربائى والتى يبلغ حجمها فى حدها الأدنى ١٥٠ ميجاوات/ ساعة تحصل عليها بأسعار مدعومة تم تحديدها منذ زمن إنشاء الشركة أيام الرئيس الراحل عبدالناصر.

ويتهدد الشركة حالياً رفع الدعم عن أسعار الطاقة قبل تطوير شركة كيما لتعمل بالغاز الطبيعى بديلاً عن الطاقة الكهربائية فى خطة تحديث تعتبر ضرورية ولازمة ولها صفة الاستعجال حتى لا تسقط هذه الصناعة المهمة من المنظومة الصناعية المصرية، حيث تشكل جزءاً من البنية التحتية اللازمة للصناعة. وتعانى الشركة حالياً من انخفاض فى معدلات الطاقة الكهربائية التى تمدها بها شركات الكهرباء، وهو الأمر الذى يهدد بتوقفها وانهيار معداتها الفنية، حيث لا تحتمل معدات صناعة الأسمدة عواقب التوقيف غير المخطط للمعدات، حيث سيؤدى إلى انهيارها لذا فإنه يلزم التحول إلى استخدام الغاز الطبيعى قبل إيقاف العمل للنظرية السابقة والمعتمدة على الكهرباء. وواقع الحال يشير إلى أن تطوير الشركة يحتاج زيادة فى رأس المال تبلغ حوالى ٧٥٠ مليون دولار منها ٣٠٠ مليون دولار تمت تغطيتها بالفعل بين قدامى المساهمين، الذين استجابوا بسرعة فائقة، على أن يتم استكمال باقى القيمة من خلال قروض بنكية. استتبع ذلك طرح مشروع التطوير فى مناقصة عالمية بين عدد من الشركات المتخصصة وتمت ترسية المشروع بالفعل وتوقيع العقد منذ ١٨ شهراً مضت، إلا أن قيام أحداث يناير ٢٠١١ وما صاحبها من تدهور اقتصادى جعل مجموعة البنوك تتردد فى إتمام القرض وتعاود مراجعة شروطها بصورة تنبئ بظاهرة عودة الأيادى المرتعشة، ما يهدد بتأخير مشروع التطوير والاصطدام بزيادة الأسعار إذا طال أمد حالة التردد القائمة، علماً بأن زيادة رأس المال تلك من شأنها أن ترفع الإنتاج فى الأمونيا وسماد اليوريا وكذا سماد نترات النشادر إلى تحقيق فائض قابل للتصدير لا يقل عن ٤٠٪ من الكميات المنتجة، بالإضافة إلى أن شركة كيما تكاد تكون الكيان الصناعى الوحيد فى مدينة أسوان والتى تعتبر مصدر الرزق الرئيسى لـ١٧٠٠ أسرة تعتمد عليها فى معيشتهم.

وقد يعن للبعض المفاضلة بين استخدام الغاز الطبيعى فى الصناعة، كما هو حال شركة كيما، وبين استخدامه للأغراض المنزلية، ومع تسليمنا بأن السؤال بهذه الصيغة الافتراضية فيه مغالطة كبيرة إذ إن الأمر لا يمنع من استخدام الغاز الطبيعى فى كل من الاستخدامين هذا من حيث الشكل والمضمون، أما فى الموضوع فإن الغاز الطبيعى يعتبر خامة من الخامات التى تستخدم بحالتها كخامة فى حالة الاستخدامات المنزلية دون أى قيمة مضافة سوى أغراض الطهى والتدفئة ومقارنة ذلك بأسعار الكهرباء والوقود السائل، أما فى حالة استخدام الغاز الطبيعى فى الصناعة فإن هذه المادة الخام تدخل ضمن المكونات الصناعية لتضاف إليها قيم مضافة تعلى قيمتها السعرية، فإذا كنا من المطالبين بعدم تصدير الخامات بحالتها وإنما الأجدى أن توجه الخامات إلى عمليات تصنيع تضيف لها قيماً مضافة تعلى من شأنها وتزيد من ربحيتها شأنها شأن القطن الخام والبترول الخام والغاز الطبيعى الخام والألومنيوم الخام وحجارة الفوسفات المستخرجة من باطن الأرض وما إلى ذلك، وهو الأمر الذى طالما طالبنا به وهو منع تصدير الخام بحالته والأجدى تصديره مصنعاً فى صورة منتج نهائى أو منتج وسيط.

لذا فإننا ننضم إلى الأصوات المطالبة بإنقاذ شركة كيما وذلك بسرعة تنفيذ مشروع الإحلال والتجديد الذى من شأنه أن يضيف الكثير للاقتصاد القومى ويكفى احتياجات صعيد مصر وتوفير فائض تصديرى بالعملة الصعبة، فوق أن الشركة تواجه حالياً مأزقاً خطيراً مع الشركة المتعاقد معها على تنفيذ المشروع نتيجة لعجزها عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية.